



حال الوطن في عيد الوحدة المجيد

خالد حسين قريمان

.. احتفل شعبنا قبل أيام بالعيد الـ (٢١) لقيام الوحدة اليمنية المباركة في ظل أجواء ملبدة بغبار الفرقة وعواصف الانقسامات التي تسود الساحة الوطنية منذ قرابة الأربعة أشهر والتي أثرت سلباً على شتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك مستوى الخدمات خصوصاً الانقطاعات الكهربائية المتكررة يومياً على العاصمة وبقية المحافظات نتيجة التخريب الذي عاد بناءً إلى عهد الاحتطاب وفوانيس الكيروسين ناهيك عن العملية التعليمية التي تضررت نتيجة إضراب بعض المعلمين وأساتذة الجامعات بسبب التصعيد من قبل المعارضة للضغط على السلطة لإجبارها على تلبية مطالب يعتبرها الحكم خروجاً على الدستور وانقلاباً على الشرعية والديمقراطية.. وقد نجحت بالفعل تلك الطريقة في إغلاق العديد من المدارس والمعاهد والجامعات بمختلف المحافظات مما شجع على مزيد من التصعيد إلى درجة الدعوة لإحتلال القصور الرئاسية في العاصمة صنعاء وفي عدة محافظات والإستيلاء على مؤسسات الدولة واستجابة البعض لتلك الدعوات الجهنمية التي كان الغرض منها توظيف دماء الشباب المعتصم في حي الجامعة وغيرها من الساحات نتيجة التصاميم التي قد تحدث مع القوات المكلفة بحماية المنشآت لصالح المعارضة التي يهيمها تعاطف الأمريكيان معها وكذلك الأوروبيين والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات التي تراهن عليهما لتحقيق أهدافها المتمثلة في إسقاط النظام وانتهاء الدولة كي تتحقق الفوضى الخلاقة التي بشرت بها الولايات المتحدة الأمريكية قبل عشر سنوات في استراتيجية المسماة (الشرق الأوسط الجديد) الذي شارف الفصل الأول منها على الاكتمال بشكل مرضي وذلك من أجل إسرائيل كي تبقى هي الأقوى وهي يصبح لها نفوذ وتحظى بنصيب من اقتصاديات المنطقة الغنية بالنفط.

يأتي ذلك بالزمان مع السيناريو الأمريكي المعد لتسوية القضية العربية الفلسطينية المفروض على الفلسطينيين لإقامة دولتهم المنزوعة السلاح على ١٧٪ من أراضيهم المكتسبة وعودة الأوضاع التي تعتبر امتداداً للأحداث الساخنة في المنطقة ، فقد تم تحديد موعد التوقيع على المبادرة الخليجية المقدمة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لنزع فتيل الأزمة المتصاعدة بين السلطة والمعارضة لتتزامن مع ذكرى يوم عيد الوحدة ٢٢ مايو ٢٠١١م واستبشر الجميع خيراً في ظل الموافقة المبدئية المعلنة من قبل الأطراف المعنية التي سبقت يوم التوقيع على الوثيقة ، لكن يا فرحة ما تمت فقد دب الخلاف مجدداً بين السلطة والمعارضة صبيحة العيد على طقوس التوقيع واجرائها ومكان وزمان التوقيع أي على الإجراءات التي يعتبرها البعض شكلية وليست جوهرية بينما البعض الآخر يراها مهمة من الناحية القانونية والصفة الشرعية ، مما قد يهدد بسحب المبادرة الخليجية التي جمدت بالفعل وينذر بتفجير الأوضاع التي بدت مؤشراتهما بما حدث يوم الثلاثاء ٢٣/٥/٢٠١١م من تراشق بالرصاص وقصف بعض المنشآت من قبل مسلحي صادق الأحمر بحي الحصبية مما يجعل المستقبل أكثر قتامة ما لم نحتكم لمنطق العقل ونفضل الحوار على دوي القنابل والمفرقات.



المشترك بلا مشروع.. والتآمر هويته

محمد علي سعد

صالحة للتخريب والتدمير واستباحة الدماء وتمزيق اليمن أرضاً وإنساناً.. وهنا لا بد من التأكيد ان احزاب المشترك والاصلاح تحديداً الذين يرفعون شعار الرحيل لايملكون مشروعاً رئاسياً ولامشروعاً تنموياً ولامشروعاً حضارياً لليمن بعد رحيل النظام لاسمح الله.. احزاب المشترك التقوا لمصلحة آنية وسوف يتفرقون لمصلحة.. وعليه فإننا كشعب يجب ان نتمسك بنظامنا الوطني الديمقراطي ووجدتنا اليمنية بكل ما أوتينا من قوة لمواجهة هذا التآمر الداخلي والخارجي.

أحزاب المشترك والحركات الاسلامية المتطرفة التي يحتمون بها وتحتمي بهم لإيملكون للبلاد إلا مشروعاً تمزيقياً للأرض والانسان وسلسلة من المحرمات والمنوعات وقيود وتشدد «افعل كذا ولا تفعل هذا».. المشترك كل جناح فيه لديه مشروعاً الخاص به والذي يبدأ برفع شعار رحيل النظام وبعدها لتذهب اليمن مع الجن، طالما يجلس هو فوق رؤوس البشر.

ختاماً كم هو جميل ان تستمر الوحدة وأن يمارس الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله والمؤتمر الشعبي العام هذه الروح المسؤولة في الحفاظ على الامن والاستقرار وتجنب البلاد أتون حرب أهلية. وكل عام وبلادنا بألف خير.

للتأمل :

في المعارك السياسية لطالما انتصر المؤتمر على مؤامرات المشترك.. لذا نقول للمشترك المجرب لايجرب.

الوحدة اليمنية وُلدت لتبقى وبقيت لتستمر.. وإن احتفالنا بالذكرى الحادية والعشرين للعيد الوطني الثاني والعشرين من مايو لأكبر دليل على ان الوحدة اليمنية هي قدر ومصير شعبنا اليمني العظيم الذي لا حياء عنه ولا تراجع.. والحقيقة ان الوحدة اليمنية منذ أن قامت في الثاني والعشرين من مايو 1990 م قد تعرضت لسلسلة من التحديات والاختطاف والتآمرات والتي بدأت بحرب صيف 1994 م

الشرعية الدستورية وبمساعدة خارجية، إنما تريد الانقضاض على تاريخنا الوطني المكافح ضد الظلم والقهر والتسلط، يريدون الانقضاض على ثورتنا اليمنية الباسلة والتي أسقطت الإمامة في الشمال وطردت الاستعمار في جنوب الوطن، يريدون الانقضاض على حاضرنا في شعبنا ان ينتصر لحقه في بقاء الوحدة حين هربت قيادات الانفصال الى مراتع الارتزاق في العديد من بقاع الارض.

واليوم فإن سلسلة الاعتصامات وحركة العصيان المدني والباسه ثوب الشباب والتغيير ورافعة شعار رحيل النظام، هي أخطر ما واجهته وتواجهه وحدتنا المباركة ونظامنا الوطني الديمقراطي واستقرارنا وأمننا وسيادة أراضينا وكرامتنا وسلطاننا الاجتماعي، لان الاعتصامات التي ركبتها احزاب المشترك عموماً وحزب الاصلاح على وجه الخصوص بما فيهم تيار الاخوان المسلمين وحركة الجهاد الاسلامي في الاصلاح كحزب وكتنظيم يريد الانقضاض على السلطة عبر بوابة التآمر على

حين كشف الحزب الاشتراكي عن حنينه إلى الماضي بإعلانه الانفصال وادخال البلاد في أتون حرب دامية طوال ٧٧ يوماً من الدفاع عن وحدة الشعب ونضالاته العادلة التي امتدت لعقود طويلة من أجل تحقيق أعلى أحلامه في الحياة الا وهو اعادة وحدته المباركة واستطاع شعبنا ان ينتصر لحقه في بقاء الوحدة حين هربت قيادات الانفصال الى مراتع الارتزاق في العديد من بقاع الارض.

الوحدة



عمر كويران

لنبد ملق اللسان حين يتحدث عبر من ينطق طعم الكلام وهو بسوق عبارات الحروف في حكاة عن الوحدة ورحم مكوناتها بخصائص متعتها بين كافة أفراد مجتمعها كفاضل ما يمكن وصفه باللسان.

وحتى في الجمهورية اليمنية على مدى التحام الوطن وأهله بفطرة سنوات اللحمة كل عام من هذا الزمن تقف بإجلال في يوم الإحتفاء بهذه الذكرى من ذلك التاريخ الذي رسمه اليمنيون في ٢٢ من مايو ١٩٩٠ ليعود يوماً له معناه في حياة الجمع دون استثناء حتى عند أولئك ممن يمثل محور فهمهم في قياس الكراهية للوحدة المنضوي تحت سقف المصلحة الخاصة التي منعت الوحدة ترسيم هذا الخط على خارطة نهجها.

يحل على اليمن عيد جديد للوحدة وتشتعل شمعة جديدة لعمر لمحتها ومسيره العطاء تتعزز خطاها من خلال مشاركة الشعب متجدد في كافة المجالات ليرهن هذا المسار عن مساحة واسعة من الإنجازات التي تحققت بالأرقام بمعيار ما وصفه منجزها قائد ريان سفيتها الرئيس علي عبدالله صالح من نقطة الانطلاق الذي مشى على طريقه مجتمعنا بتضافر كل الجهود المبذولة لأبناء الوطن بأكمله ليتلذذ كل فرد طعم ما أنجزته يداه بحرية كاملة في ظل ديمقراطية مركزها النظام والقانون المستمد من قيمة المجتمع من صلته بالحضارة التي شهد له بها التاريخ من تلك العهود الغابرة.

وملتزم السعيدة بالجهود المقيدة في سجل الاتفاقيات بين الدول الحقوق التي أسهمت ببناء هيكله تضم في ملف كيانها السياسية والاقتصاد والية مناضد المجتمع وساقط المرة إلى روحانية أكبر المنعطف حياتها لأخذ النصيب المتاح لها في محتويات الكسب ببطء ما تقدمه لوطنها.. وهو الأهم في قياس المعطيات.

الشهادة الثانوية .. ماذا تعني؟



علي محمد قائد

مع امتحانات الشهادة الأساسية والثانوية تبدأ مرحلة ما يمكن أن نسميه بالصراع النفسي للطلاب صراع الامتحانات لاسيما طلاب وطالبات المرحلة الثانوية وهنا تأتي الاستعدادات للامتحانات فهناك تجهيز الغش (البراشيم) وهناك طلاب وهم قليلون جدا يستعدون لخوض المعركة بالذاكرة والاجتهاد.

إن الشهادة الثانوية هي البوصلة التي تحدد اتجاه مستقبل الطالب ويتوقف ذلك الاتجاه على النسبة أو المعدل الذي سيحصل عليه الطالب فالطلاب الحاصلون على نسبة عالية سيكون الطريق مفروشاً أمامهم بالورود وسيحصلون على منح دراسية داخلية وخارجية والطلاب الذين يحصلون على نسب متوسطة سيتمكنون من الالتحاق بالكليات المختلفة أو المعاهد أما الحاصلون على معدلات ضعيفة فمصيرهم الفشل ولن يكون بمقدورهم تحديد اتجاه المستقبل.

ومن هنا تكمن أهمية الشهادة الثانوية والنسبة التي سيحصل عليها الطالب ومن هنا فإن الطالب وخاصة المهمل يلجأ إلى طرق وأساليب ملتوية للحصول على النجاح وينسبه عالية ومن تلك الطرق الغش بطرقه المختلفة حيث تعتبر ظاهرة الغش من الظواهر السلبية بل هي كسرطان خبيث يتفشى ويقضي على العملية التعليمية.

فالغش طريق الفشل حتى ولو حصل الطالب على نسبة عالية عن طريق الغش فإنه سيجد العواقب الوخيمة في المستقبل ولو حصل على منحة دراسية وهو غير مؤهل لذلك فإنه سيكون صورة سيئة للطالب اليمني في الخارج وسيرجع من حيث أتى حتى وإن التحق في إحدى الكليات فلن يكون معدله الذي يحصل عليه بطريقة غير صحيحة سوى وبال عليه فلن تكون له القدرة على إكمال دراسته.

ومن الظواهر السلبية المصاحبة لعملية الامتحانات العامة ما يحدث من فوضى وعشوائية حول المراكز للحصول على الاسئلة المتسربة وحلها وتصويرها وإدخالها إلى داخل اللجان ومما يزيد الطين بلة انعدام الضمير لدى بعض أعضاء اللجان الامتحانية وبعض المراقبين الذين يساعدون الطلاب على الغش ، فالطلاب المجتهدين الذي يبني الاعتماد على نفسه عندما يشاهد انتشار الغش لدى زملائه فإنه يصاب بالإحباط وبالتالي يقل حماسه للمذاكرة ويلجأ إلى الغش طالما وهو ينظر لنفسه أنه كان على خطأ وذلك الطالب المهمل يحصل على الإجابة.

إن تفشي ظاهرة الغش إنما هو إهدار لتلك الميزانية الضخمة المخصصة للتربية والتعليم ولتلك الجهود التي تبذلها الدولة لأن الهدف والغاية لن يتحقق وهو تخريج جيل واع ومتعلم معتمد على نفسه بل نجد أن الطالب المعتمد على الغش والوساطات لن يكون عضواً نافعا لنفسه ولوطنه.

ومن المؤسف أن ظاهرة الغش في تزايد مستمر مع أنه من المفروض أن تعمل الجهات المختصة على محاربة هذه الظاهرة الخطيرة واتخاذ الإجراءات القانونية في حق كل من يساعد على الغش سواء داخل المراكز الامتحانية أو خارجها وكذلك منع محلات التصوير والمكتبات من بيع براشيم الغش للطلاب أو تصوير الإجابات وعلى أولياء الأمور الشعور بالمسؤولية تجاه الأبناء فليس المصود والغاية الحصول على معدل مرتفع إنما الأهم هو الكيفية التي تم بواسطتها الحصول على ذلك المعدل ، يجب توفير الأجواء المناسبة للطلاب وحثهم على المذاكرة والاعتماد على النفس.

تاريخياً، ويمكن أن ترصد الدولة بمبالغ كبيرة لتشجيع الناس على زراعة الحبوب.. والعودة إلى الأرض مجدداً والحفاظ على الدرجات الزراعية حتى وإن رصدت الدولة بمبالغ مالية للمزارعين مقابل ذلك.

فالمرقبون الدوليون يجمعون على أن اليمن لم يعد قادراً على إطعام أبنائه، حيث تعاني الدولة من ضغوط مختلفة أبرزها قلة المياه وتكاليف الإنتاج الزراعي المرتفع جداً، واتساع دائرة الفساد والمحسوبية وتعدد مظاهر الصراعات العنيفة في بعض البيئات المحلية، وقالت في السابق منظمات إغاثة تابعة للأمم المتحدة وأن واحداً من كل ثلاثة من سكان اليمن البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة يعانون من جوع مزمن.. كما يصاب أكثر من واحد من كل عشرة أطفال يمينيين بسوء التغذية.

وهذا النقص الحاد في الغذاء سيؤدي بالضرورة إلى المزيد من الاضطرابات وإلى الهجرة الزراعية، وإلى تنظيم عصابات للنهب والقتل وإفلاق السكينة العامة، فالعملية في تقديري لا تزال قابلة للمعالجة أو الحد منها، إذا ما تضافرت الجهود واتخذت الطاقات، وإعادة الحكومة النظر في أجهزتها وآلية عملها.

في هذه الأيام، انعدمت مادة الغاز المنزلي، وأصبحت معاناة المجتمع من جراء هذه العملية مخيفة جداً، سيما في المدن الرئيسية التي تعتمد فيها البائل ولا يمكن أن يستغني عنها أحد.. فالحكومة أمام هذه الأزمة معنية بإيجاد آلية مرنة تمكنها من إيصال مادة الغاز المنزلي إلى كل منزل في العاصمة وبقية الوحدات الإدارية الأخرى.. كما هو متبع في مختلف بلدان العالم، ولا اعتقد أن معانات الناس هذه غائبة عن ذهن الدولة، وما سيتبع هذه العملية، فتقویر الغاز المنزلي ضروري جداً، والحكومة عبر أجهزتها المختلفة معنية بتوفيرها كما أسلفت إلى كل منزل وبالأسعار المحددة قانونياً.



أزمة الغاز والمواد الأساسية.. خطر لا بد من مواجهته

عبد الرحمن سيف اسماعيل

.. تتسع يوماً رقعاً الفقر في اليمن نظراً للعديد من السياسات والتوجهات الخاطئة، بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات الداخلية - والخارجية والمتمثلة في اعتماد الدولة على الاستيراد وحده، مقابل الصادرات المحدودة والضعيفة جداً، والتي لم تمكن المجتمع من الحصول على فرص عمل تمكنه من الإسهام الفاعل في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فاعلة، بالإضافة إلى اعتماد المجتمع على كل ما يأتي من الخارج.. ووجود توجهات معينة للاستثمارات.

مصادر المياه.. وكذا في مواسم الأمطار والتي اعتاد اليمنيون منذ الأزل الاعتماد عليها كأحد المصادر الأساسية للزراعة.. فالدرجات الزراعية التي كانت إلى سبعينيات القرن الماضي تزرع الحبوب.. أصبحت مهجورة أو مزروعة بالقات والذي تحول في ظل هذه السياسة الاقتصادية إلى أفة مدمرة للأرض والإنسان على حد سواء.

وتشير المعطيات إلى أن زراعة القات تتسع يوماً وتستهزئ المزيد من المياه، وبفضل هذه السياسة أيضاً انعدمت المياه ولم يعد متوفراً منها إلا القليل جداً في بعض المناطق ونفذت بالكامل في مناطق أخرى.. وبقاء هذه السياسة سيعتري عليها المزيد من التدهور، والمعاناة على مدى المنظور القريب جداً.

فالشعب لا يمكن أن يأكل قاتاً بدلاً عن الحبوب.. ولا بد من إعادة النظر في هذه السياسات، والحد من زراعة القات الذي قضى على اليمن كبداً اشتته بتصدير.. مختلف المنتجات الزراعية

وتؤكد بعض الإحصائيات أن ما يعادل ١٥.٧٪ من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥.٢٪ منهم بأقل من دولارين يومياً.

وتزداد معاناة اليمنيون يوماً بزيادة الأسعار وانتشار دائرة الفساد والبعث بالمال العام، وغياب مبدأ المحاسبة وجميعها تتضاعف من الأوضاع المسايوية للناس.

حيث شهدت أسعار المواد الغذائية الرئيسية مثل الذرة والقمح والأرز ارتفاعاً كبيراً ومتزايداً، وربما أن من أسباب الارتفاع المتصاعد لأسعار هذه المواد يعود بدرجة أساسية إلى غياب دور الدولة أو لعدم امتلاكها لسياسة تموينية صحيحة.. ولغياب الأجهزة الرسمية المعنية بتوفير المواد بأسعارها الحقيقية، سيما في الأزمات والأجواء الاستثنائية.

ويعود بعض أسباب النقص الشديد في الغذاء لعدم وجود استراتيجية زراعية للدولة على الأقل في المناطق التي تتوفر فيها